

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٤

مذكرة صرطابين في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٢ (٧ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير الحربية والبحرية	رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ.ح.)	محمد نجيب لواء (أ.ح.)
وزير المالية والاقتصاد	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
مبدًا الخطيب إبراهيم العزبي	سلبان حافظ
وزير العدل	وزير الصحة العمومية وزير الأشغال العمومية
أحمد حسني	نور الدين طراف مراد فهمي
وزير المواصلات	وزير المعارف العمومية وزير القصر (بالانتداب)
حسين أبو زيد	إسماعيل محمود القباني أحمد حسني
وزير التورين	وزير الإرشاد القومي وزير الأوقاف (بالنيابة)
محمد عبri منصور	محمد فؤاد جلال فتحى رضوان
وزير التجارة والصناعة	وزير الخارجية وزير الدولة
حلى بجهت بدوى	محمد فوزى فتحى رضوان
وزير الزراعة وزير الشئون الاجتماعية	وزير الشئون البلدية والقروية
عبد الرزاق صدق عباس مصطفى عمار	وليم سليم حنا

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣

تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١
بنظام التعليم الثانوى

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ٤

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بنظام التعليم الثانوى المعدل بالمرسوم
بقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٢ ٤

وعل ما أرتاه مجلس الدولة ٤

وببناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية، وموافقة مجلس الوزراء ٤

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣

تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة :

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ٤

وعل الموسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي
المعدل بالمراسيم بقوانين رقم ١٩٧ ورقم ٢٦٤ ورقم ٢٧١ ورقم ٣١١
لسنة ١٩٥٢ وللقوانين رقم ١٣١ و١٠٨ لسنة ١٩٥٣ ٤

وعلى ما أرتاه مجلس الدولة ٤

وببناء على ما عرضه وزير الزراعة، وموافقة رأى مجلس الوزراء ٤

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تستبدل بعبارة "وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من
مستشار من المحاكم الوطنية" الواردة في صدر الفقرة الثالثة من المادة
١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه عباره
"وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم الوطنية يختاره
وزير العدل" ٤

مادة ٢ — تضاف الفقرات الآتية بعد الفقرة الرابعة من المادة ١٣
مكررا من المرسوم بقانون سالف الذكر :

"واستثناء من أحكام المادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة
لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء الصادرة من الجهة
العليا للإصلاح الزراعي" ٤

واستثناء من حكم المادة ١٢ من ذاته نظام القضاء يتعين على المحاكم
النظر في المازيلات المتعلقة بملكيية الأطبان المستولى عليها أو التي تكون
خلال الاستيلاء وفقا للقرارات المقدمة من المالك تطبيقا لقانون الإصلاح
الزراعي" ٤

"وتحال نورا جميع القضايا المنظورة حاليا أمام المحاكم — ما دام
باب الموافقة لم ينفل فيها — إلى اللجنة القضائية المذكورة ٤